EP

الأمم المتحدة

UNEP/GCSS.XII/12

Distr. General
9 December 2011

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢٠ – ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الفترة ٢٠٠٩ –٢٠١١

تقرير المدير التنفيذي

موجز

تقدم هذه الوثيقة تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ اعتمده مجلس الإدارة في مقرره ١٦/٢٤ ألف المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وهى تقدم معلومات عن الأنشطة المتخذة بموجب هذه السياسة والاستراتيجية منذ الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة والدروس المستفادة من تنفيذها. وبما أن سياسة واستراتيجية المياه تنتهي في ٢٠١٢، تقترح الوثيقة أيضاً تدابير للمضي قدماً.

* UNEP/GCSS.XII/1.

المقدمة

١ - تقدم سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٢، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره ١٦/٢٤ ألف المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، إطاراً لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمياه في متن الأولويات المواضيعية الستة الشاملة للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق استخدامه لسياسة واستراتيجية المياه بالعديد من الأنشطة لترويج اعتماد نهج نظام إيكولوجي في مجال إدارة المياه بغرض تحسين الأمن المائي وفرص كسب الرزق للسكان. ويبرز هذا التقرير جانباً من النتائج الرئيسية التي تحققت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وهي معروضة أدناه تبعاً لمكونات الاستراتيجية ألا وهي: التقييم، والإدارة والتعاون.

أولاً - التقييم

٣ - تتمثل أغراض مُكوِنّ التقييم في سياسة واستراتيجية المياه في توفير قاعدة معارف يمكن عن طريقها تطوير، وإدارة، ورصد وتقييم برامج موارد المياه، والتشجيع على إدراج الإدارة المستدامة لموارد المياه في السياسات والعمليات الإنمائية؛ وزيادة الوعي، وإعلام أصحاب المصلحة (بما في ذلك الجمهور) بقضايا موارد المياه والهواجس، بما في ذلك الطلب؛ وتقييم التهديدات، والاتجاهات والقضايا الناشئة التي قد تحتاج إلى تدابير مستقبلية تبعاً لها.

٤ - أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من التقييمات لكي يشرح للمديرين، والممارسين والمخططين الأسباب التي تدعو لإتباع نهج النظام الإيكولوجي بغرض تعزيز الـــمُكوّن البيئي المتعلق بالإدارة المتكاملة لموارد المياه مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة والتقليل من الفقر، ومعالجة المخاطر في آن واحد. وفيما يلي إبراز النتائج ذات الصلة.

ألف - ازدياد الوعي بشأن الدور الحاسم الذي تلعبه النظم الإيكولوجية في إدارة المياه

٥ - تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) زمام إدارة الاحتفالات بيومي المياه العالميين ٢٠١٠ و٢٠١١ في منظومة الأمم المتحدة. وكان موضوع الاحتفالات لعام ٢٠١٠، التي أقيمت في نيروبي، هو ''المياه النظيفة من أجل عالم صحي'' وكان موضوع احتفالات عام ٢٠١١، التي أقيمت في كيب تاون، جنوب أفريقيا، ''المياه من أجل المدن: الاستجابة للتحدي الحضري''. وكان من نتيجة ازدياد الوعي بمساهمة النظم الإيكولوجية في الحفاظ على جودة نوعية المياه، أن طُلِب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جانب آلية التنسيق المشترك بين الوكالات لموارد المياه التابع للأمم المتحدة (UN-water) أن يقود عملية وضع مبادئ توجيهية للنظم الإيكولوجية بشأن نوعية المياه.

٦ - ومن خلال تقرير الحالة الذي قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية إعداده لتطبيق النُهُج المتكاملة لإدارة موارد المياه، والذي من المقرر أن يُعرَض على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية المستدامة، وتحت إشراف آلية تنسيق موارد المياه المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالإسهام في إزكاء الوعي العالمي بضرورة الحفاظ على قوة الزخم من زاوية تحسين إدارة

موارد المياه في مواجهة التحديات المتزايدة كالزيادة السكانية، والتوسع الحضري وجوانب عدم اليقين التي تنجم عن تغير المناخ والكوارث. ويوجه هذا العمل الانتباه إلى تدهور النظام الإيكولوجي، والبؤر البيئية الساخنة، والمناطق المُعرضّة للخطر، ودور نهج النظام الإيكولوجي في إدارة المياه.

٧ - ومنذ الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة، صدر العديد من مطبوعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة تروج لنهج النظام الإيكولوجي في إدارة موارد المياه، والتكيف مع التغير المناخي والأمن المائي والغذائي، حظيت بتغطية إعلامية واسعة. وعلى أساس مطبوع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نهج خدمات النظام الإيكولوجي بالنسبة لأمن المياه والغذاء، دُعِي برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الإسهام في وضع البيانات المتعلقة بالنتائج التي حققها الأسبوع العالمي للمياه ٢٠١١ والمؤتمر الدولي الذي عُقد في بون، ألمانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لفحص محور الارتباط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي. وتجرى الآن ترجمة مطبوعات أخرى واستخدامها بصورة موسعة، من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين كمواد مرجعية لتزويد عملية التخطيط وتطوير السياسات بالمعلومات.

٨ - ومن خلال أعمال برنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة وشركائه، يتزايد التسليم بالدور المهم الذي تلعبه النظم الإيكولوجية في إدارة المياه، على نحو ما يتكشف من الأولوية البارزة التي تُعطىَ للنظم الإيكولوجية في جدول أعمال فعاليات المياه العالمية. فقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مثلاً أربع بيانات رئيسية أثناء الأسبوعين الماضيين الدوليين المعنيين بالمياه، مما مكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن يؤثر في السياسات العالمية. وقد طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلقاء بيانات أمام اجتماعات إقليمية متعلقة بالمياه، مثل أسبوع المياه الأفريقي، وقمة المياه لآسيا - والمحيط الهادئ، واجتماعات المجلس العربي للمياه، مما يجعله يؤثر على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

باء - تحسين القاعدة التعريفية لإدارة موارد المياه

٩ - أدت سلسلة ''توقعات البيئة الأفريقية'' *وأفريقيا: أطلس لبيئتنا المتغيرة إلى تعميق الوعي بأزمة المياه المحدقة*. وبناء عليه، طلب مجلس الوزراء الأفارقة المعنى بالمياه إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إعداد تقييم بشأن قطاع المياه لتمكينه من اتخاذ مقررات مستنيرة. وقد تم إعداد *أطلس المياه في أفريقيا* وحظي بتغطية واسعة في وسائل الإعلام العالمية، مما أدى بالمجلس لأن يطلب إلى لجانه التقنية تحديد مجالات الأولوية التي تحتاج إلى الاهتمام المركز. وتَلقَى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً طلبات من اللجان الاقتصادية الإقليمية ومنظمات أحواض الأنهار، مثل لجنة مجرى نهر الزامبيزى، لإبراز الوضع القائم داخل مجالات اختصاصاتها.

١٠ - إن نظام رصد البيئة العالمية/برنامج المياه التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو برنامج دولي لرصد نوعية المياه يرمى إلى فهم قضايا نوعية المياه الداخلية في جميع أنحاء العالم، حيث تقدم البُلدان طواعية بيانات من برامج الرصد الوطنية لديها تستخدم في الكثير من مطبوعات الأمم المتحدة. ولتمكين البرنامج من مواصلة تقديم هذه المعلومات، تعهدت حكومة كندا بتقديم ٢،٥ مليون دولار كندى خلال السنوات الخمسة القادمة لتعزيز الأنشطة المدارة على المستوى القطري كتأمين نوعية البيانات وإجراء عمليات تقييم أداء للعينات.

١١ - إن برنامج تقييم المياه العابرة للحدود، الذي ينفذ بصورة مشتركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة (اليونسكو) وشركاء آخرين، قد قام بتطوير مؤشرات للمسطحات المائية الخمسة الرئيسية العابرة للحدود (أحواض الأنهار، وأحواض البحيرات، وخزانات المياه الجوفية، والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والبحار المفتوحة) وطُورت كذلك أداة تتبع لتقييم آثار التدخلات البشرية. وهذه الأنشطة تساعد في التخطيط لاستخدام الموارد بصورة أكثر فاعلية والتصدي للنزاعات الدولية بشأن الموارد المتقاسمة. وسوف تستخدم هذه الأداة للقيام بتقييم عالمي مبدئي أساسي، سوف يتبعه تقييم ثان سيتم أثناءه تحديد النقاط الساخنة، وتحليل تسلسل المسببات؛ وإجراء التوقعات المستقبلية، وذلك بهدف إنتاج معلومات لتخصيص الأموال وتوزيع المعلومات على التحليل التشخيصي العابر للحدود التابع لمرفق البيئة العالمية وبرامج العمل الاستراتيجية لنظم المياه العابرة للحدود.

جيم – المعلومات المقدمة بشأن التهديدات، والاتجاهات والقضايا الناشئة

١٢ - يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقييمات بشأن المياه تستخدم حالياً في اتخاذ القرارات من جانب الحكومات، والمنظمات، والمجتمع المدني. وبفضل استخدام المعلومات التي قُدمت في المطبوع المسمى *أفريقيا: أطلس لبيئتنا المتغيرة* تم التوصل إلى أن غابة ماو، وهي برج مياه في كينيا، تتعرض للخطر. ونتيجة لذلك، تم تطوير برنامج شامل وبارز لإصلاح الغابة على يد حكومة كينيا، وعلى يد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومشاركين آخرين. وهذا البرنامج، الذي يوجد مقره في مكتب رئيس الوزراء، يوجه الحكومات إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالقضايا البيئية.

ثانياً – الإدارة

١٣ - يُركز مكون الإدارة الخاص باستراتيجية وسياسة المياه على ثلاثة أعمدة من أعمدة الإدارة المتكاملة لموارد المياه (العمود البيئي والعمود الاقتصادي والعمود الاجتماعي) وهو يرمى إلى تعزيز البيئة التمكينية؛ وإلى تعزيز الوظائف المؤسسية التي تسمح بالتفاعل النشط بين مختلف المستويات الإدارية وأصحاب المصلحة، وتيسير الحصول على أدوات الإدارة. ونظراً لأن الأنشطة التي تسهم في هذه الأعمدة الثلاثة هي أنشطة متشعبة وشاملة، فإن النتائج المستخلصة من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المُكون تُعرض طبقاً لمجالات مواضيعية منتقاة في سياسة واستراتيجية المياه أدناه.

ألف – إدماج النظم الإيكولوجية في عملية التنمية

١٤ - تقوم بعض البلدان بتطوير خطط للإدارة المتكاملة لموارد المياه وذلك استجابة لخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة. وقد كشف تحليل أجرى عام ٢٠٠٦ لعملية تطوير هذه الخطط عن أن مُكون النظم الإيكولوجية كان ضعيفاً. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ ذلك الحين، بدعم حكومات كوت ديفوار، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وسيراليون، وتوغو لتطوير مثل هذه الخطط ولتعزيز مُكون النظم الإيكولوجية. وقد استُخدمت هذه الخطط في وضع هياكل للترويج للإدارة التشاركية لموارد المياه، بما في ذلك شراكات أصحاب المصلحة الوطنية التي يجري تنفيذها لدى جميع البلدان، وحشد الموارد من شركاء التنمية لتحسين إدارة موارد المياه. وقد يسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك، صياغة أول سياسة وطنية للمياه في ليبيريا، والتي تشكل الآن حجر الزاوية لنهج الإدارة المستدامة لموارد المياه.

باء – إصلاح النظم الإيكولوجية

١٥ – تسلم البلدان بصورة متنامية بأهمية النظم الإيكولوجية في تحقيق الأمن المائي في إدارة الموارد المائية. ومع ذلك فإن نهج النظام الإيكولوجي في إدارة موارد المياه، هو نهج جديد نسبياً ولا يوجد لدى معظم المديرين والممارسين معرفة كافية بالطريقة التي تؤدى بها النظم الإيكولوجية وظائفها، ولا الكيفية التي ينبغي إدارتها بها لتمكينها من مواصلة تقديم خدمات النظام الإيكولوجي. ومما يزيد هذه المشكلة تعقيداً لهو نقص الأدوات ذات الصلة أو عدم تيسر الحصول عليها، الأمر الذي يعنى أن الممارسات التي تتسبب في التدهور الكبير في النظم الإيكولوجية مازالت مستمرة.

١٦ – ولتطوير الأدوات اللازمة، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالمياه التابعة للأمم المتحدة، أو كوّن شراكات مع الكثير من المؤسسات. ويجرى استخدام كتيبات التدريب والمبادئ التوجيهية التي تم تطويرها لتعزيز قدرات مديري المياه والممارسين في إدارة النظم الإيكولوجية على المستوى العالمي والمحلي. فمثلاً استخدمت (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) مطبوعاً بشأن جمع مياه الأمطار لتدريب مسؤولي المياه في المغرب، ومعهد بحوث غانسو لحفظ المياه ككتيب بشأن النظم الإيكولوجية في برنامج تدريبها العالمي.

١٧ – ولتحقيق نتائج ملموسة، ينبغي لمديري وممارسي شؤون المياه تنفيذ الخطط التي توضع، واستخدام المبادئ التوجيهية، وتطبيق المعارف والمهارات التقنية التي يتم الحصول عليها وذلك لإحداث تغيير على الأرض. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشروعات موضعية لبيان كيفية استعمال الأدوات في مستنقعات العراق، وفي بحيرة توندانو في إندونيسيا، ونهر تانا في كينيا وبحيرة فاغوييين في مالي بصورة عملية.

١٨ – ومنذ ٢٠٠٤ يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم حكومة العراق في العملية المطولة الخاصة بإعادة تأهيل مستنقعاتها المتدهورة. وقد اتخذت التدابير، عن طريق أنشطة زيادة الوعي، وبناء القدرات والمشروعات البيانية لرفع نوعية المياه، وإصلاح الأراضي الرطبة، وزيادة سبل الحصول على المياه ومرافق الصحة العامة وذلك باستخدام التكنولوجيات البيئية السليمة. وقد أسفرت مراحل المشروع (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) عن النجاح في توفير سبل النفاذ إلى المياه المأمونة ل ٢٥ ألف شخص، الأمر الذي يؤكد مزايا إصلاح النظام الإيكولوجي عن طريق المشروعات التجريبية. ومع ذلك قام المشروع، في نفس الوقت بتحديد الحاجة إلى إعداد خطة إدارة مستدامة طويلة الأجل.

١٩ – واستناداً إلى هذه النتائج، أُطلق مشروع مشترك جديد مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ٢٠٠٩ وذلك باستخدام المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ الاتفاقية المعنية بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي كمُوجهٍّ لإدارة تخطيط المستنقعات العراقية لأجل حماية القيم الفريدة البيئية والبيولوجية، التاريخية والثقافية لتلك المنطقة. وقد أدى انضمام العراق للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى ترويج التنوع البيولوجي كأولوية وطنية. وسوف تدرج النتائج المتوقعة لهذا المشروع في الخطة الطويلة الأجل لإدارة وصيانة المستنقعات.

٢٠ – يجرى الآن تنفيذ مشروع لإصلاح النظام الإيكولوجي لبحيرة فاغوييني من خلال بعض الأنشطة مثل تجريف قنوات الأنهار من تراكم الطمي، وتثبيت ضفاف الأنهار والكثبان الرملية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في تطوير خطة إدارة مستجمعات المياه الفرعية وأدوات إدارة المياه،

وتوسيع نطاق شبكات الرصد. ويمكن الوقوف على تأثير هذا المشروع بوضوح من وصول كميات كبيرة من المياه قبل الموعد المتوقع لذلك إلى البحيرة، مما أدى إلى تحسين فرص كسب الرزق وإنتاجية المجتمعات المحلية. وتنخرط المجتمعات المحلية بصورة متزايدة في تعديل استخداماتها لموارد أراضي الرعي ومصائد الأسماك وتطوير خطة إدارة مستجمعات المياه الفرعية.

٢١ - يجرى استخدام النموذج الهيدرولوجي المُعّد، وتقييم النظم الإيكولوجية والتدريب، الذي تم كجزء من المشروع في توسيع شبكة الرصد الهيدرولوجي وتطوير خطة إدارة مستجمعات المياه الفرعية. وقد تشكلت فرق لإدارة مستجمعات المياه الفرعية. فعلى المستوى القطري أدى المشروع إلى إجراء حوار مع وزراء الصف الأول، وأُنشئ مكتب لبحث تحديات المدى الطويل التي ترتبط بالنظام الإيكولوجي للبحيرة. وقد مَكّنت النتائج الإيجابية برنامج الأمم المتحدة للبيئة من اجتذاب ما يزيد عن ستة ملايين دولار بدولارات الولايات المتحدة من البنك المركزي لدول غرب أفريقيا لتنفيذ المرحلة التالية من المشروع.

٢٢ - وفي بحيرة توندانو، إندونيسيا، طور أصحاب المصلحة برنامج إدارة يتبع نهج النظام الإيكولوجي، ويحل محل جهود الإدارة السابقة غير المنسقة التي كان لها أضيق الأثر على الأرض. وأدى البرنامج الجديد إلى تقليل التداخل وبناء أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة، مع تعهد المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بتقديم الدعم لتنفيذ هذا البرنامج في حدود الموارد المتاحة.

٢٣ - وفي غواتيمالا، وبدعم من القطاع الخاص؛ تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع حكومة غواتيمالا ومركز الجامعة الشرقية التابع لجامعة سان كارلوس من أجل زيادة الوعي بالمساهمة في جمع مياه الأمطار لإدارة النظم الإيكولوجية والتكيف مع التغير المناخي في غواتيمالا. وقد نُفذ المشروع عن طريق إنشاء مركز إقليمي لبناء القدرات يوجد مقره بالجامعة، وتطوير وحدات منهجية بشأن الأساليب التقنية للتدريب على جمع مياه الأمطار؛ وتدريب نحو ٣٠٠ مؤسسة عامة محلية (تمثل وزارات البيئة، والزراعة والصحة، إلى جانب هيئات أخرى)، والنساء وقادة المجتمعات المحلية، والمنظمات التعاونية على الأساليب التقنية لجمع مياه الأمطار؛ وإنشاء نظم البيانات العملية على جمع مياه الأمطار داخل الجامعة.

٢٤ - رفع المشروع الوعي، مما أسفر عن إدراج برنامج تدريب على جمع مياه الأمطار في المنهج الجامعي، وتوحيد الشراكات الطويلة الأجل بين السلطات البيئية والمجالس المحلية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد مجلس تنمية المصالح ١،٦ مليون كتزال أو نحو ٠٠٠ ٢٠٣ دولار بدولارات الولايات المتحدة أي ما يزيد عن ميزانية المشروع بأسره، لأجل ترويج وتنفيذ مشروعات جمع مياه الأمطار، بما في ذلك التدريب، في عام ٢٠١٢.

٢٥ - وفي كينيا، طورت منطقة مستجمعات مياه تانا استراتيجية إدارة يجرى تنفيذها على المستوى المحلى من جانب رابطات مستعملي موارد المياه. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه، طورت رابطتا مستخدمي موارد المياه في إيكالاكالا وماثوتا خطط إدارة مستجمعات المياه الفرعية لديها واستخدمت نهج النظام الإيكولوجي. وقدم المجتمع المحلى ومنطقة مستجمعات مياه تانا مساهمة مالية لتنفيذ هذه الخطط. وقد تحسنت فرص الحصول على المياه من خلال إنشاء سدود رملية لتقليل طمي نهر تانا. وتقدم هذه المبادرات كذلك المياه للزراعة والتنمية، مما يؤدى إلى زيادة رفاه الإنسان.

٢٦ - وتعانى شيكو كوالا كوالا، موزامبيق، من غائلة الفيضانات وحالات الجفاف التي تنشأ عن تقلبات الطقس المتناهية القسوة. ومن أجل بناء قدرات المجتمعات المحلية للتعامل مع تغير المناخ، قام

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع موئل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بمساعدة المجتمع المحلى على تطوير خطة إدارة موارد المياه تعتمد على نماذج عالمية مصغرة للتغير المناخي، وزيادة الوعي من خلال زيارة ميدانية إلى كينيا. وقد دللت الزيارة على أهمية تخزين المياه بطرق متعددة (في التربة، وفي الصهاريج وفي الخزانات الجوفية) وحددت التكنولوجيات ذات الصلة. وقد حصل الشباب الذين تدربوا على جمع مياه الأمطار على مهارات يستخدمونها الآن خارج نطاق منطقة المشروع لتشييد مرافق لتجميع المياه للسكان، مما يؤدى إلى تحسين فرص الحصول على المياه، ويخلق فرص عمل في منطقة تعز فيها فرص العمالة.

جيم – إدارة الطلب علي المياه وحفظ المياه

٢٧ – يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشروعات إدارة الطلب على المياه وتحقيق كفاءة استخدام المياه، وذلك لضمان قيام الصناعات التي تعتمد إلى حد بعيد على المياه، وكذلك موردي المياه والحكومات في البلدان النامية بزيادة تحسين إدارة المياه عن طريق إدخال تغييرات على العمليات وسلاسل الإمدادات والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال التعاون مع التفويض الممنوح لكبير الموظفين التنفيذيين التابع للميثاق العالمي، وكجزء من المبادرة العامة – الخاصة، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة إلى الشركات لتطوير وتنفيذ سياسات وممارسات استدامة المياه. وقد عُقدت حلقات تدريب عملي على بناء القدرات في جنوب شرق آسيا (كمبوديا، وتايلاند وفيتنام) وفي أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، والبرازيل والمكسيك). أما في آسيا، فقد استُخدمت القدرات المحسنة في تحليل الاستهلاك الإجمالي من المياه في فيتنام، بصفة ذلك أداة من أدوات الإدارة ولتطوير مشروعات رائدة في صناعة الملابس. وفي أمريكا اللاتينية استُخدمت هذه الطريقة لتطوير وتنفيذ مشروعات رائدة في مجال الاستهلاك الوطني للمياه.

٢٨ – في عام ٢٠٠٧، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريق الخبراء الدولي المعنى بالموارد وذلك لتوفير الحافز العلمي لفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد وتدهور البيئة. وقد حظيت تقارير هذا الفريق بتغطية إعلامية واسعة، وتم تنزيل الكثير منها من على الشبكة العالمية، مما يشير إلى وجود طلب كبير على مثل هذه المعلومات. ويجرى الآن إعداد تقريرينْ إضافيينْ، أحدهما بشأن فصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه والآخر بشأن تحديد كميه إنتاجية المياه، وذلك لكي يبحثهما مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية المستدامة في ٢٠١٢.

٢٩ – ويوجد أيضاً عدد من المطبوعات الأخرى ذات الصلة. ويبين فصل عن المياه في التقرير الـمُعنْون، *نحو اقتصاد أخضر: مسارات مؤدية إلى التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر*' كيفية أن الاستثمار المعجل في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه، والبنية التحتية للمياه، وكفاءة استخدام المياه وإدارتها، مقرونة بالسياسات الفعالة يمكن أن يدعم الأمن المائي والأمن الغذائي، ويحسن صحة الإنسان ويعزز النمو الاقتصادي. أما المطبوع المعنون *إجمالي استهلاك المياه والمحاسبة المؤسسية بشأن المياه لتحقيق كفاءة استخدام الموارد* فيقدم نظرة عامة على مبادرات القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى طرق وأدوات محاسبة المياه واستخدامها بكفاءة في جميع أنحاء العالم، بينما يقدم مطبوع الطاقة الأحيائية والعلاقة بين الطاقة الأحيائية والمياه توصيات وخيارات موجزة تتعلق بالطاقة الأحيائية لدعم الاقتصاد

الأخضر. وتستخدم المعلومات المستقاة من هذه التقارير حالياً في إعداد تقرير يُرفع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية المستدامة، نظراً لأن أحد مواضيع المؤتمر هو الاقتصاد الأخضر.

دال – إدارة موارد المياه العابرة للحدود

٣٠ – إن معظم الأنهار يتقاسمها أكثر من بلد واحد. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى الإدارة التعاونية في شكل، مثلاً، مؤسسات تنهض على الاتفاقات القانونية السليمة، لإدارة الموارد. ومثل هذه المؤسسات هي لبنات البناء الرئيسية في الإدارة البيئية الرشيدة. وعلى الرغم من تحقيق الكثير من التقدم، تواصل منظمات أحواض الأنهار افتقارها إلى وجود آلية مناسبة لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة التي يمكن أن تستخدم أيضاً في صياغة أولوياتها.

٣١ – عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الوزراء الأفارقة المعنى بالمياه اجتماعاً استشارياً لمنظمات أحواض الأنهار الأفريقية على هامش المنتدى البيئي الدولي الأول لمنظمات أحواض الأنهار الذي عقد بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد حفز هذا الاجتماع حواراً بين منظمات أحواض الأنهار بشأن مساهمتها في عمليات دولية مثل المنتدى العالمي السادس للمياه، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية المستدامة. وحيث أنه لا يوجد صك عالمي يتناول بالتحديد موارد المياه العذبة، فقد وصفت منظمات أحواض الأنهار الأفريقية التصديق على الاتفاقية بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية لمجارى المياه الدولية لعام ١٩٩٧ بأنها مسألة ملحة، معتبرة الاتفاقية أداة مهمة لتعزيز التعاون وترويج الإدارة المستدامة للمياه العابرة للحدود عبر أكثر من خمسين نهراً عابراً للحدود في أفريقيا. وبناء على ذلك، طلب المشاركون في الاجتماع والمجلس إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الترويج للتصديق على الاتفاقية وبحث مسألة تقديم خدمات الأمانة لها.

٣٢ – واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ مشروع قطري ثنائي بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه في بحيرة تي تي كاكا، نهر دساغواديرو، بوبو، شبكة كوى باسا للمستنقعات المالحة. وقد قام هذا المشروع، الذي يرمى إلى تقييم وتحديث مستويات تصريف الملوثات، بإدماج النظم الإيكولوجية في نظام المعلومات الوطني الثنائي الذي يرشد صنَّاع القرارات بشأن، نوعية المياه الصالحة للشرب، وصيد الأسماك والأغراض الزراعية. وكان من نتيجة أنشطة زيادة الوعي التي نفذت، أن نشأت ثقافة جديدة للثقة، والتعاون، والشفافية والدعم المتبادل، على نحو ما يظهر من استعداد حكومات بيرو ودولة بوليفيا المتعددة الجنسيات لتقاسم المعلومات. ويشارك أصحاب المصلحة (المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الوطنية والمحلية) مشاركة نشطة في إدارة هذه البحيرة. وقد مكّن تدريب موظفي المختبرات، وساعد التعاون بين الجنوب والجنوب. فيما بين البلدان هذه المختبرات على تحليل عيناتها محلياً بدلاً من إرسالها إلى الخارج للتحليل مما أدى إلى تخفيض التكاليف. وتستخدم نتائج الدراسات المسحية بشأن نوعية المياه التي تجرى كجزء من المشروع في التخطيط المشترك للاستثمار المستقبلي لمعالجة تلوث المياه.

٣٣ – وفي بحر قزوين يزدهر نشاط استغلال النفط والغاز، وتزداد مخاطر الحوادث يومياً. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته الأمانة المؤقتة للاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية لبحر قزوين (اتفاقية طهران)، وبالتشاور الوثيق مع المنظمة البحرية الدولية وشركات النفط والغاز الكبرى المتجمعة تحت

جناح المبادرة الإقليمية للاستعداد للانسكابات النفطية، قدم الدعم إلى المفاوضات بشأن البروتوكول المتعلق بالاستعداد، والاستجابة، والتعاون الإقليمي لمكافحة حوادث التلوث بالنفط. فبعد أكثر من خمس سنوات من المفاوضات، وقّعت خمس دول شاطئية هي (أذربيجان، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، والاتحاد الروسي وتركمانستان) على البروتوكول في ٢٠١١ وهذا إنجاز مهم في منطقة يشتد فيها أوار التوترات ويعز فيها التوصل إلى الاتفاقات.

٣٤ - صدر مطبوعان رئيسيان، بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه في الأحواض العابرة للحدود ونهج النظام الإيكولوجي في الإدارة المتكاملة لموارد المياه أثناء الأسبوع العالمي للمياه الذي عقد في ستكهولم في ٢٠١١. وقد حفز هذان المطبوعان المناقشات فيما بين أصحاب المصلحة داخل منظمات أحواض الأنهار بشأن تطبيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه على هذا النطاق واتباع نهج النظام الإيكولوجي.

هاء - البيئة والأمن: إدارة ما بعد الكوارث

٣٥ - يوجد على مدار الساعة صراع مشتعل في بقعة ما في العالم يسفر عن معاناة البشرية، وخسائر اقتصادية وتدهور بيئي. ويكون التركيز عادة أثناء عملية استرداد العافية، على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مع إيلاء القدر الأدنى من الاعتبار للقضايا البيئية. ومع ذلك، ففي مسعى لتغيير ذلك الفهم، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً لقضايا المياه في جمهورية الكونغو الديمقراطية استخدمته الحكومة فيما بعد في تطوير سياسة واستراتيجية مياه لما بعد النزاع المسلح.

٣٦ - وفي السودان، أبرزت أعمال التقييم التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة المخاطر التي تواجهها مخيمات النازحين الداخليين من جراء استنفاد المياه الجوفية نتيجة للسحب غير المتحكم فيه لمياه الشرب. وقد أسفر ذلك عن برنامج مشترك للمياه الجوفية ضم صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات غير حكومية، ويرمى هذا البرنامج إلى إدراج رصد مستويات المياه الجوفية وعمليات سحب المياه في عملياتها. واستُخدمت نتائج هذا التقييم في جمع الأموال لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

٣٧ - تولى برنامج الأمم المتحدة أيضاً تنسيق الاجتماعات التقنية والزيارات الميدانية التي تضم كبار صناع السياسات والخبراء التقنيين من جنوب أفريقيا والسودان لتبادل الدروس المستقاة من إدارة المياه. وقد أدى ذلك إلى اعتماد إدارة متكاملة لموارد المياه كمفهوم رئيسي في سياسة السودان المائية وتطوير خطط إدارة متكاملة لموارد المياه في مستجمعات مياه منتقاة في دارفور، مع وجود خطط لتكرار هذه العملية في مناطق أخرى. وفي نيجيريا، تستخدم نتائج تقييم التلوث في أوغونيلان الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جانب الحكومة للتخطيط للتدابير العلاجية.

واو - البنية التحتية والتنمية المستدامة

٣٨ - أدى عدم القدرة على مواجهة الهواجس البيئية والاجتماعية التي تكتنف مشروعات البنية الأساسية الكبيرة إلى تدهور النظم الإيكولوجية، وإلى فقدان فرص كسب الرزق وانخفاض في مستوى رفاه الإنسان. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز قدرة البلدان على وضع النظم الإيكولوجية في الاعتبار أثناء تخطيط أو تحديد لبنية أساسية قديمة. وقد استُخدمت ثلاث كتيبات تدريبية طورها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن تقييم الخيارات الشاملة، وخُطَطْ الإدارة البيئية، وتقاسم المنافع في البنية التحتية

الكبيرة لتدريب كبار المسؤولين الحكوميين من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق آسيا أثناء حلقات العمل التدريبية التي عقدت غابوروني وامبابانى. وقد أدرجت هذه الكتيبات الثلاثة في برنامج التدريب التابع للموقع الشبكي للمياه (waternet)، وهى أكبر شبكة تدريب بشأن المياه في جنوب أفريقيا، والتي تكفل استدامة المبادرة.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراضاً عشري السنوات لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالسدود، والمعنون ''اللجنة العالمية المعنية بالسدود + ١٠: العودة إلى الجدل الدائر بشأن السدود الكبيرة''، وأَجرَى مسحاً على الخط بعنوان ''اللجنة العالمية المعنية بالسدود + ١٠: الفهم، والتأثير والمنظورات''. وقد حفزت المادة، التي عرضت أثناء الأسبوع العالمي للمياه ٢٠١٠، المزيد من المناقشات بشأن التنمية المستدامة للسدود. وأعرب العديد من شركاء التنمية عن اهتمامهم بدعم حوار جديد حول السدود، وهى القضية التي كانت قد نُظِرت أثناء المؤتمر الدولي، في بون، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن علاقة الارتباط بين المياه، والطاقة والأمن الغذائي.

زاي - ترويج التكنولوجيات المستدامة بيئياً

٤٠ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالترويج للتكنولوجيات المستدامة بيئياً لزيادة كفاءة استخدام المياه والتصحاح. ففي باوانغ؛ الفلبين، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة إلى المجتمعات المحلية لتركيب مراحيض صحية إيكولوجية لا تستخدم المياه. ويستخدم البول بدلا من الأسمدة غير العضوية في الحدائق والمزارع لزراعة بعض المحاصيل مثل أشجار الجوافة، مما يؤدى ليس فقط إلى تخفيض تكاليف السماد بل ويربط أيضاً بين سكان الحضر والريف. ومن الـــمُسلم به أن هذا المشروع هو مدينة متقدمة من حيث استخدامه للتكنولوجيات اللامركزية والمستدامة بيئياً في أغراض النظافة الصحية، تستقبل الكثير من الزائرين، بما في ذلك من الخارج، الأمر الذي يعنى أن قصص نجاحه يتم تناقلها على نطاق واسع، وسوف يجرى تحليل هذه الممارسة الأفضل بهدف زيادتها في الدول الآسيوية الأخرى التي تمثل النظافة الصحية فيها تحدياً رئيسياً.

حاء - تغير المناخ

٤١ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عام ٢٠١٠، بتنفيذ مشروع بشأن التكيف مع الكرب المائي الذي ينجم عن تغير المناخ في حوض نهر النيل، وذلك بالشراكة مع مبادرة حوض النيل والشراكة العالمية للمياه في شرق أفريقيا. ويرمى هذا المشروع إلى تقليل تأثيرات الكثرة المفرطة أو الشح المفرط في المياه. وهو يزيد من مقاومة تلك النظم الإيكولوجية والاقتصادات التي تتعرض لأقصى درجات الخطر الناجم عن هذا الكرب وذلك عن طريق بناء قدرات تكيفية رئيسية وزيادة عملية التكيف في النقاط الساخنة عن طريق التدخلات التقنية والسياساتية والمالية. ودخل هذا المشروع مرحلة التشغيل في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي مصر وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا والسودان، وأوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة. وقد استخدمت نتائج التقييم الذي أُجرى في تحديد المناطق المعرضة وإطلاق المشروعات الرائدة. وعلاوة على ذلك، زيد الوعي بالتكيف مع تغير المناخ على أساس النظام الإيكولوجي وبأهمية مشاركة أصحاب المصلحة، وتمكين المجتمعات المحلية من تطوير مشروعات بشأن التكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

٤٢ - ومع قيام النظم الإيكولوجية بتنظيم تأثير الفيضانات وحالات الجفاف في أحد أحواض الأنهار، يكون من المهم تحديد مدى مساهمة تلك النظم في التخفيف من حدة الفيضانات والجفاف حسب النوع وذلك لأغراض التخطيط. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشروع يرمى إلى تقييم دور النظم الإيكولوجية في تنظيم التدفق في حوض نهر الزمبيزى، كما طور منهجية بسيطة لتحديد وظائف النظم الإيكولوجية في تنظيم التدفق الطبيعي. أما المنهجية المستخدمة والمعلومات المتحصلة فيجرى استخدامها من جانب لجنة مجرى الزمبيزى كمساهمة رئيسية في أداة دعم القرارات بشأن السدود والتخفيف من حدة تأثيرات الفيضانات وحالات الجفاف في ذلك الحوض. كما حفز هذا المشروع البحوث الرامية إلى تحديد حجم الوظيفة التنظيمية للنظم الإيكولوجية في أغراض التخطيط والإدارة.

طاء - بناء القدرات

٤٣ - في إطار مشروع بشأن الإدارة المتكاملة للمياه والمناطق الساحلية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أُجريت عشر دورات تدريبية على المستويين الوطني والإقليمي بشأن قضايا محددة كنوعية المياه، ومنظمات أحواض الأنهار، ودراسة الكتل الجليدية، وعلم الجيولوجيا المعنى بالمياه الجوفية والسطحية والإدارة المتكاملة للمياه والمناطق الساحلية. وقد وجهت دورات التدريب تلك إلى المسؤولين الحكوميين من المستويين المتوسط والرفيع وإلى الصحفيين. أما في حالة الصحفيين، فلقد أصبحوا الآن على معرفة أكبر بالقضايا ذات الصلة بالمياه، كما أنشئوا منصات على الشبكة العالمية (الإنترنت) للتشارك في المعارف، والمناقشة والربط الشبكي. وتصل الأخبار والتقارير أو المقابلات التي ينشرها الصحفيون وتذاع إلى صناع القرارات وتساعد في رفع الوعي الجماهيري في الإقليم. وقد حسنت المجتمعات المحلية والسلطات البيئية والسلطات البلدية المحلية في حوض نهر كوكو، (الذي يغطى جنوب هندوراس وشمال نيكاراغوا) القدرات التخطيطية لديها، وهناك الآن زيادة في المشاركة من جانب أصحاب المصلحة وزيادة في المعلومات المجمعة والتي تستخدم في صنع القرارات. وتم كذلك تطوير أدلة تدريب.

ثالثاً - التعاون

٤٤ - يدرك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن قدراته، منفرداً، لا تكفي لتنفيذ جميع جوانب سياسة واستراتيجية المياه. ومن أجل خلق جوانب تآزر مع وكالات أخرى لزيادة تأثيره ولتفادى التكرار، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مؤسسات أخرى. فهو عضو نشط داخل الآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بالمياه التابعة للأمم المتحدة التي يتمثل هدفها الرئيسي في تنسيق الدعم الفعال إلى الدول الأعضاء لأجل تحقيق غاياتها المتصلة بالمياه والتصحاح وفق الجداول الزمنية والأهداف والتدابير التي اتفقت بشأنها الجماعة الدولية، مثال ذلك الغايات الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة.

٤٥ - وبالإضافة إلى شغله وظيفة نائب رئيس الآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بموارد المياه التابعة للأمم المتحدة، يرأس برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً المجال المواضيعي للأولوية التابع للآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بالمياه والتي تتعلق بنوعية المياه، كما يرأس فرقة العمل بشأن إدارة موارد المياه، وفرقة العمل بشأن إدارة المياه المستعملة. وفي قطاع نوعية المياه؛ قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية إصدار

موجز سياسات المياه لدى الآلية المشتركة المعنية بالمياه التابعة للأمم المتحدة التي تقود وكالات الأمم المتحدة وشركائها بشأن القضايا ذات الصلة بنوعية المياه.

٤٦ - في عام ٢٠٠٦، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تحليل للتقدم المحرز في تطوير خطط إدارة متكاملة لموارد المياه استجابة لخطة تنفيذ القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وفي ٢٠١٠، طُلِبَ إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضع تقييماً للتقدم المحرز في تحسين إدارة المياه وذلك لتقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية المستدامة. ويجرى استخدام هذه المعلومات من جانب الحكومات والأفرقة دون الإقليمية والإقليمية في مناقشاتها ومشاوراتها أثناء تحضيرها لذلك المؤتمر.

٤٧ - تقوم الوكالات التابعة للأمم المتحدة بإعداد *التقرير العالمي لتنمية المياه* تحت قيادة البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وهو يناقش قضايا المياه المهمة، كما أنه مصدر رئيسي للمعلومات بشأن القضايا الناشئة ويُستخدم لتخطيط وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمياه من جانب منظومة الأمم المتحدة وشركائها، وأصحاب المصلحة. وقد أسندت لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مُهمة إعداد فصلين عن النظم الإيكولوجية ونوعية المياه في التقرير الرابع، الأمر الذي يمكِّنه من التأثير على السياسات عند ذلك المستوى.

٤٨ - ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في تنفيذ برنامج تقييم المياه العابرة للحدود، على النحو الموصوف أعلاه.

رابعاً - الدروس المستفادة والمضي قدماً

٤٩ - سوف تنتهي الإرشادات الخاصة بسياسة واستراتيجية المياه التي تسير على هديها أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالمياه في ٢٠١٢. وأثناء تنفيذ السياسة والاستراتيجية هذه، ركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمقتضى ولايته، على الجوانب البيئية لإدارة الموارد المائية. وأثناء الفترة ٢٠١٠ و٢٠١٢، ركز تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه على مجالات العمل التي تحددها مجالات الأولوية الست المتوسطة الأجل للاستراتيجية، الأمر الذي يعنى أنها نفذت بصورة تمثيلية شاملة.

٥٠ - وقد توصل استعراض أجرى في حزيران/يونيه ٢٠١١، لجمع الدروس المستفادة من تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه إلى خلاصة مؤداها: أن السياسة والاستراتيجية مازالتا مهمتين بالنسبة للقضايا والتحديات التي تواجه قطاع المياه؛ وأن السياسة والاستراتيجية فضفاضتان أكثر من اللازم وأن من الضروري وضع استراتيجية تشغيلية تركز على تدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة تضاهى الموارد المتوافرة في ذلك الوقت، وأن هناك حاجة إلى توضيح القيمة المضافة لبرنامج المياه العذبة التابع لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يستخدم نهجاً قائماً على النتائج؛ وذلك نظراً إلى ضيق الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدم بروزه على المستوى القطري، لذلك يلزم المزيد من التواصل وإقامة وتعزيز الشراكات، كما أن من الضروري زيادة المشروعات وتكرارها.

٥١ - تركز الاستراتيجية التشغيلية الأخيرة المتعلقة بالمياه العذبة على أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتشدد بدرجة أكبر على قدرته على الاستجابة للقضايا المعاصرة الحرجة مثل تغير المناخ، وتدهور النظام

الإيكولوجي ونتائج التحضر السريع والحاجة إلى علاج الاستخدام غير الكفء للموارد، والإدارة الكلية للمياه داخل إطار الاقتصاد الأخضر. وتقع الاستراتيجية الجديدة في حدود الموارد البشرية والتقنية المتاحة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتفي بالحاجة إلى تقديم المساعدة الإنمائية بصورة أكثر فاعلية في حدود المزايا النسبية ووضعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة سواء داخل أسرة الأمم المتحدة أو بالنسبة لعلاقته بالوكالات الأخرى.

٥٢ - تتأثر الرؤية الكلية للاستراتيجية التشغيلية بغايات سياسة واستراتيجية المياه وببيان رؤية استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأجل المتوسط، بالإضافة إلى استمرار الجهود للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وقد عدد فريق معنى بالمياه مشترك بين الشُعَبْ لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عناصر الاستراتيجية التشغيلية للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦، ببيان الرؤية المقترح التالي في الأجل الطويل: ''أن نظم المياه العذبة الصحية ذات الإدارة الجيدة تدعم التنمية المستدامة ورفاه البشر''.

٥٣ - وهناك ثلاث أولويات استراتيجية تحدد الإطار للاستراتيجية التشغيلية وتصف نتائجها المتوقعة. والمنجزات المتوقعة في ظل الأولويات الاستراتيجية الثلاث وهى:

(أ) *إن التصدي للتحدي العالمي بشأن نوعية المياه:* وأهمية وقف تدهور نوعية المياه في النظم العالمية للمياه العذبة من خلال نهج متكامل هو أمر تسلم به الحكومات، والمشروعات والمجتمعات المحلية وأهمية الخطوات التي اتخذت لتحسينه؛

(ب) *الاستفادة من النظم الإيكولوجية المائية:* ويتم الإقرار بأهمية الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية وتُثَمَن كجزء من التنمية المستدامة، ويتم التشارك في منافعها بصورة عادلة؛

(ج) *بناء المقاومة للتغير المناخي من خلال إدارة المياه:* وتتعزز القدرة على التخفيف من حدة المخاطر والأخطار المتصلة بالمياه في المستقبل والتي تواجه وظائف النظام الإيكولوجي والمجتمعات البشرية والتكيف معها وتُدمج في النظم الحالية للتخطيط والإدارة.

٥٤ - من المتوخى، بناء على هذه الاستراتيجية التشغيلية الجديدة، أن تُظهِر التقارير عن تنفيذ استراتيجية وسياسة المياه في المستقبل تأثيراً أكبر من حيث النتائج.